مجلة الاقتصاد والقانون

Economics and Law Journal

"الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحديات ورهانات "

Illégal immigration in Algeria challenges and bets

د.لعمري صالحة ، أ. لعمري وفاء

جامعة محمد خيضر بسكرة ، جامعة باتنة –1–

الكلمات المفتاحية	الملخص
الهجرة غير الشرعية – الأسباب – الآثار	تعتبر الهجرة غير الشرعية خطر عالمي ومن أهم التّهديدات التي يتعرض لها العالم المعاصر ، فهي تهدّد الاستقرار والأمن العالمي ، وقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلة خطيرة لأنها تمسّ دُولاً عديدة ، الأمر الذي يدعو للبحث في أسبابها . فلقد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية وازدادت حدّة في السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت ظاهرة عالمية عابرة للقارات ، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لبعض الدول ، في ظلّ نظام العولمة الذّي يحكم العالم في اقتصادياته وشئونه الاجتماعية والثقافية ، والذّي أدى إلى اتساع الفجوة التّنموية بين الشمال والجنوب وولّد دوافع جديدة للهجرة ، خاصة في ظلّ سعي الكثير من الأشخاص لتحسين مستواهم المعيشي وللبحث عن الحياة الآمنة المستقرّة . ولقد زاد امتداد تأثيراتها السلبية لاقترانها بعدة تهديدات أمنية أخرى كالجريمة المنظمة ، تجارة البشر وتهريبهم والإرهاب.

Keywords	Abstract
illegal immigration -causes -consequences	Illegal immigration is a global threat. It is one of The most important threats to the world. Because its threaten stability and global security, The phenomenon of illegal migration has become a serious problem. The phenomenon of illegal immigration has become a serious problem because it affects many States. Which research into the causes. The problem of illegal migration exacerbate And has intensified in recent years,It Has become a transnational phenomenon especially deterioration of the economic, social and security conditions of some States . System of globalization expand the development gap between North and South, Many people sought to improve their standard of living , And to search for a secure and stable life . Their negative effects have been compounded by several other security threats, such as organized crime, human trafficking, smuggling and terrorism.

♦ المؤلف المرسل: د.لعمري صالحة ، أ. لعمري وفاء

1. مقدمة :

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، واحدة من أهم القضايا المعاصرة ، التي تحتلّ الصّدارة في الاهتمامات الدولية والوطنية فهي تهديد أمني خطير تعاني منه الدول لاسيما في ظلّ التّوجه العالمي نحو العولمة ، وتخفيف القيود على السّلع وحركة رؤوس الأموال وحرية التّنقل ، وما نتج عن كل ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية .

و ساهمت هذه الانعكاسات بشكل كبير في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفراد نحو الدول المتقدمة ، رغبة منهم في خلق ظروف معيشية أفضل ، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في ظلّ نظام العولمة الذّي يحكم العالم في اقتصادياته وشئونه الاجتماعية والثقافية ، الأمر الذّي أدى إلى اتساع الفجوة التّنموية بين الشمال والجنوب مما زاد في تنامي هذه الظاهرة :

ومن هذا المنطلق نطرح **الإشكالية التالية** :

ما مضمون مفهوم الهجرة غير الشرعية وماهي مسبباتها وآثارها؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية ضمن محاور هذه المداخلة :

أولا – مقاربة مفاهيمية نظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

ثانيا – علاقة الهجرة غير اشرعية ببعض التّهديدات الأمنيّة الأخرى

ثالثا– مسببات الهجرة غير الشرعية

رابعا– الآثار والانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

1.1 ومن هذا المنطلق نطرح **الإشكالية التالية** :

ما مضمون مفهوم الهجرة غير الشرعية وماهي مسبباتها وآثارها؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية ضمن محاور هذه المداخلة :

أولا – مقاربة مفاهيمية نظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

ثانيا – علاقة الهجرة غير اشرعية ببعض التّهديدات الأمنيّة الأخرى

ثالثا– مسببات الهجرة غير الشرعية

رابعا– الآثار والانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

أولا – مقاربة مفاهيمية نظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

أ–مفهوم الهجرة غير الشرعية :

لقد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية الأجنبية ، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة undocumented migration ، تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير الشرعية illegal migration

وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن الإنساني ، ثمّ أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حدّ كبير بتجارة البشر ، وأيضا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية transnational organised[1].

تعتبر الهجرة حق من حقوق الانسان للتنقل من بلد لآخر ولكنها تتقيّد ببعض القيود التي تنظّم هذا الحق ، من النّاحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك للإنسان حق التّنقل من دون ضوابط ، كما لا يجب على الإنسان أن يستغلّ حقه بطريقة غير مشروعة ، وأمام هاته العوائق التي يجدها الشّخص تعترض طريقه نحو التّنقل فإنه يلجأ للهجرة غير الشرعية .

سنعرج بداية لتعريف الهجرة ، لنصل بعد ذلك لمفهوم الهجرة غير الشّرعية :

الهجرة لغة : migration

اسم من هَجَرَ يَهجُرُ هَجرًا وهُجرَانًا ، والهَجرُ من الهُجرَانِ وهو ضدَّ الوَصلِ ، ويرى ابن منظور في كتابه لسان العرب ، بأن الهجرة بمعنى الخروج من أرض إلى أرض أخرى ، وهِجرَةُ الشيء تعني تركه ، أو الإعراض عنه ، ومغادرته .

الهجرة اصطلاحا : هي ظاهرة جغرافية تعبّر عن ديناميكية سكانية على شكل انتقال السّكان من مكان لآخر ، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركات العامة للسكان ، وهي الانتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة [2].

فالهجرة في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا [3].

---

[1] سحر مصطفى حافظ ، "الهجرة غير الشّرعية : المفهوم والحجم والمواجهة التّشريعية" ، ص 47، متحصل من:
http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38

[2] محمد غزالي ،**الهجرة السرية** ، عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص ص 26-27.

[3] خليل حسين ، **قضايا معاصرة** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2007 ، ص 419 .

كما يرى المفكّر **P. George** ، أنّ المهاجر هو : "ذلك الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها ، وبأنّ العامل الأجنبي ، هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل ، واللاّجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي [4].

لقد تعددت تعاريف الهجرة غير الشرعية ، فلا يوجد تعريف موحّد متفق عليه عالميا ، حيث لا يزال المفهوم غامضا لحدّ الآن ، لذا سنتطرق لمجموعة من التعاريف :

تعرّف **الهجرة غير الشرعية** : " بأنّها خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشّرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة قصد الإقامة المستمرّة أو المؤقتة في دولة أخرى بغير موافقتها على تواجده في أراضيها" .

ويمكن تعريف **الهجرة غير الشّرعية** بأنها " تدبير الدّخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قِبَلِ أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحدّدة لذلك ، دون التّقيّد بالضوابط والشّروط المشروعة التي تفرضها كلّ دولة في مجال تنقّل الأفراد " [5] .

فالهجرة غير الشرعية أو السّرية تعني " دخول مهاجر من دولة إلى أخرى بدون تأشيرة دخول أو تصريح دخول أو تصريح إقامة سواء عن طريق البحر أو البرّ أو الجو كما تشمل الأشخاص الذين يدخلون بلدا ليس بلدهم على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لذلك البلد وتشمل الأشخاص المهاجرين الذين يبقون في بلد دون تأشيرة دخول أو تصريح إقامة [6].

وهناك تعريف آخر يرى أن **الهجرة غير الشرعية** : " هي اجتياز الحدود دون موافقة سّلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلة ، فالأجنبي لا يملك حق الدّخول إلى أي بلد إلا وفقا لقوانين بلده ، وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللاّزمة للهجرة لتكون عملية انتقاله شرعية ، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك سواء بتزوير الوثائق ، وسواء كان ذلك برًا أو بحرًا أو جوًا ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية أو الجمركية .

مما سبق نستنتج أن الهجرة غير الشّرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق للقوانين والأنظمة الوطنية ، وهي جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية لعدم اقتصارها على الدولة الواحدة ، حيث يمتدّ أثرها إلى الدول الأخرى المستقبلة للهجرة غير الشّرعية ، ولما تنطوي عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة تهريب المهاجرين ، فالهجرة غير الشّرعية تندرج ضمن التّهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع [7].

---

[4] P. George, **Les Migration Internationales**, Paris: Presses Universitaires de France, 1976, p.28.

[5] محمد فتحي عيد ، **التّجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010،ص 35.

[6] رمضان أحمد العمر ، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، تاريخها ، مراحل تطورها ، أساليبها " ، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ، ضمن المؤتمر الدولي حول إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العام الثامن ، العدد 28 ، يونيو 2020 ، ص ص 29.

[7] فايزة بركان ، **آليات التّصدي للهجرة غير الشرعية** ، مصر : دار الفكر والقانون ، 2016، ص ص 23-24.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السّري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم :

- ✓ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية .
- ✓ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني .
- ✓ الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها .
- ✓ الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل [8].

مما سبق نستنتج أن الهجرة غير الشّرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق للقوانين والأنظمة الوطنية ، وهي جريمة منظمة عابرة للحدود لعدم اقتصارها على الدولة الواحدة ، حيث يمتدّ أثرها إلى الدول الأخرى المستقبلة للمهاجرين هجرة غير الشّرعية، ولما تنطوي عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة تهريب المهاجرين ، فالهجرة غير الشّرعية تندرج ضمن التّهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع [9].

من هنا يمكن أن نصل إلى **تعريف إجرائي** مفاده أن الهجرة غير الشرعية هي : " دخول المهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم دون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة ، أو عن طريق استخدام وثائق مزورة من دون أخذ الإذن للإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة داخل حدود تلك الدول المضيفة " .

– التّمييز بين الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المتصلة بها :

1–الهجرة الشرعية :

تحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تصنع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات ، كما تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها منهم ، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين ، أو وجود اتفاق بين دولتين أو أكثر يسمح لمواطنيهم بالتنقل من وإل الدول أطراف تلك الاتفاقية دون الحاجة إلى تأشيرات لذلك مثلما هو عليه الحال بين دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد توحيد العملة وفتح الأسواق التجارية .

إن **الهجرة الشرعية** تتم وفق إجراء طلب تصريح يتيح لرعايا دولة الإقامة والتّنقل بشكل شرعي على أرض دولة أخرى وتنظم هذه الهجرة من خلال اتفاقيات ومعاهدات تقوم على قاعدة مشتركة من القوانين لحماية حقوق الأفراد المنحدرين من الدول الأطراف

[8] خليل حسين ، المرجع السابق ، ص 420.
[9] فايزة بركان ، نفس المرجع، ص ص 23-24.

فيها ، فالهجرة ظاهرة عالمية موجودة في مختلف دول لعالم ولا تقتصر على دول دون أخرى ، وكل دول العالم تعرف هجرات وافدة إليها وأخرى خارجة منها [10].

ويمكن التّفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية :

على أساس أن الأولى تنظّمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السّلطات المختصّة بالهجرة والجوازات ، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة .

2- اللّجوء : ويحدث اللجوء نتيجة الغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدّين أو اللون السياسي ، ويعدّ اللاجئون فئة خاصة من النّاس ، نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرّعاية الدولية[11] .

لقد أبدت معظم الدول الديمقراطية استعدادا لمنح مثل هذا الحق شريطة أن يُقنِع الأفراد الذين يطلبون اللجوء من السّلطات المضيفة بأنّهم في الواقع هدف اضطهاد سياسي وعنصري ومتى مُنِحَ اللجوء ، تُرفَضُ جميع الطلبات التي تتقدم بها حكومة اللاجئ لتسليمه إليها بحجة ارتكابه مخالفة سياسية ، وتحترم الدول جميعا الملجأ الذي تمنحه دولة ما ، ممارسة منها لسيادتها لأشخاص يحق لهم الاحتجاج بالمادة 14 (*) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان [12].

3- التّهريب البشري :

ويعني تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له ، أو لا يعدّ من المقيمين الدّائمين فيها ، وذلك من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى[13].

والتّهريب البشري نوعان : الأول ، **نشاط فردي** ، يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التّهريب مقابل مبالغ معينة أو الصعود في السّفن البحرية والتجارية بدون علم إدارة وملاحي السّفن ، بينما يحدث الثاني - وهو**نشاط مهني منظّم**- عن طريق عصابات منظّمة مقابل كسب مادّي من خلال شبكات التّهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش ، دون تقديم ضمانات أمنية وصحّية خلال رحلة التّهريب [14].

---

[10] فايزة بركان ، "آليات التّصدي للهجرة غير الشرعية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2012/2011 ، ص ص 14-15.

[11] عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك ، المرجع السابق ، ص 21.

(*) **المادة 14** : تنص على انه لكلّ فرد حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد .

[12] فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص ص 31-32.

[13] محمد غزالي ، المرجع السابق ، ص 30.

عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008 ، ص 19[14].

4- الإتجار بالبشر :

هو تجارة غير مشروعة يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية بغرض الاتجار بهم ، وتقوم على استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد لما بعد النقل من مكان لآخر ، ولا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا وإذا تمّ الحصول على موافقتهم ، فإن تصرفات التّجار المؤذية والقسرية والمخادعة تؤدي إلى إلغاء موافقتهم ، وغالبا ما يجهل ضحايا الاتجار بالبشر أنهم سيجبرون على القيام بأعمال غير لائقة ، فالعنصر الذي يميّز الاتجار بهم عن تهريبهم هو وجود الخداع ، القوة والإكراه[15] .

5- الإقامة غير الشّرعية :

الهجرة غير الشرعية : هي عمل غير مشروع يتمثل في التواجد على إقليم دولة أخرى غير الدولة الأصل التي ينتمي إليها من قام بفعل الدخول غير المشروع ، أما **الإقامة غير الشّرعية** تعني دخول بعض الأفراد إلى البلاد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون وتعدّ إقامتهم إقامة غير شرعية ، ومن بين هؤلاء الهاربين من كفلائهم ويعملون لدى عملاء آخرين ورغم أن هذه الفئة قد دخلت البلاد بصورة مشروعة ، ولكن يعد عمل أفرادها مع غير كفلائهم مخالفا لقانون الهجرة وتصبح إقامتهم غير مشروعة ، وهناك فئة من المكفولين يعملون لدى كفلائهم ، وقد انتهت مدة إقامتهم ولم تجدّد فتصبح إقامتهم غير شرعية[16] .

ب- المقاربات النّظرية المفسّرة للهجرة غير الشرعية :

1- مدرسة كوبنهاجن :

ركزت المقاربة على إعادة مفهمة الأمن من خلال توسيع أبعاده ، فطوّر barry buzan ما يعرف **بالأمن المجتمعي** باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصّاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة ، حيث تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التّكوين المادّي العسكري للتهديدات ، والتّركيز على التّحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة كتدفقات الهجرة القادمة من الدّول الفقيرة إلى الدّول المتقدمة ، فهذه التّدفقات حسب مدرسة كوبنهاجن تؤدي إلى خلق توترات اجتماعية ونمط انتاجي غير متوازن ، مما يؤدي إلى تنامي الصّدامَات داخل الدّول والمجتمعات ، كلّ ذلك أدّى بمنظّري مدرسة كوبنهاجن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن بدلا من الدولة .

فالأمن المجتمعي حسب **باري بوزان** مرتبط بأمن المهاجرين ، الهوية ، الثقافات والإيديولوجيات ، وظهرت مقاربة كوبنهاجن تزامنا مع تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتصاعد حدّة المشاكل الاجتماعية المتمخضة عنها ، حيث تصعّد الهجرة غير الشرعية من حدّة التوتر والصراع داخل المجتمعات[17] ، وتنتج حالة من اللاأمن المجتمعي من خلال شعور المجموعات الكبيرة بتهديد في هويتها ، من

[15] محمد غزالي ، المرجع السابق ، ص ص 30-31.
[16] فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 26.
فايزة ختو ، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر 3 ،
[17] قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011/2010، ص ص 48-49.

جرّاء الهجرة أو الإستعمار الثقافي ، وهنا نجد أن الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر والتهديدات للأمن الأوروبي ، ولعل هذا الخوف من الهجرة غير الشرعية ، يعود إلى احصائيات الأمم المتّحدة التي تؤكد أن عدد سكان الشرق الأوسط ، سيزداد عددهم من من سنة1992 إلى سنة 2025 ، من 287 مليون إلى 576 مليون نسمة أي الضّعف ، كما تشير التّقارير الدولية إلى أنّ هناك عصابات إجرامية دولية متخصصة في تهريب المهاجرين ، وقد تطورت هذه العصابات في أساليب التهريب إلى حدّ شراء سفن عابرة للمحيطات خصصتها لنقل من يريدون الهجرة أو عن طريق الطّرق البرّية[18].

2- المقترب التفسيري الاقتصادي :

ينظر أنصار هذا المقترب إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسّر الأساسي لظاهرة الهجرة ، ويوجزون ذلك بقولهم ، أن المهاجر يترك وطنه بحثا عن عمل ويتضمن ذلك جانبين :

- أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ، حيث أن الحالة الاقتصادية المتدهورة في الموطن الأصلي تدفع النّاس إلى مغادرته ، كم أن الحالة الاقتصادية الرّائجة والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب المهاجرين إليه .

الذي يفترض أن maximation model- سلوك المهاجرين يساير نموذج تعظيم المنفعة فالمهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة ، للبحث عن أسباب العيش[19] .

3- نظرية التبعية :

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز ، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط ، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز ، فكثافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر ، مع عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة[20].

4- النظرية الاجتماعية :

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو تطورا في أوربا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج ،وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر ، و تهتم هذه النظرية

[18] عزت الشيشيني، "المعاهدات والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"،ص 8 متحصل من :

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56280/ا...

[19] ابراهيم زروقي ، **الجرائم العابرة للحدود** ، الجزائر : النشر الجامعي الجديد ، 2017، ص ص 103-104.

[20] فايزة بركان، المرجع السابق ، ص 17.

بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين ، مع التّركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي ، كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم ، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان[21] .

ثانيا – علاقة الهجرة غير الشرعية ببعض التهديدات الأمنية الأخرى :

أخذت الهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة ، بعد ارتباطها بالتّهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريبهم ، حيث أن علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهديدات الأمنية الأخرى هي علاقة ترابطية تزداد حدّتها بزيادة حركة الهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأخرى فالإرهاب يشكل أحد الطرق التي يستحدثها المهاجرين غير الشرعيين كتعبيرٍ عن التّطرف والعنف ، فالجريمة المنظمة تمثّل وسيلة يستخدمها أغلب المهاجرين لتحقيق أهدافهم أما تهريب المهاجرين فيساعدهم على الوصول إلى الدول التي يريدون الذهاب إليها .

1 -الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة : يرى البعض أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى تفشي ثقافة الخروج عن القانون ، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد، ومن ثمّ يعمل على أن يصنع نفسه بكل ما هو مخالف للشرعية، فينشر ثقافة أن كل شيء قابل للبيع من خلال عرضه للرشوة لإزالة كل العقبات التي تتصدى له، وقد أكد ذلك تقرير الأمم المتحدة الذي أشار بأن أموال عصابات الجريمة المنظمة وتجارتها في المخدرات والسّلاح والبشر تتجه نحو إضعاف الشباب عقليا وبدنيا ومساعدتهم على الانحطاط والانهيار الأخلاقي في المجتمع، بغرض إرساء أفكار هذه العصابات وتجنيدهم لتنفيذ أغراضهم[22] ، وبهذا فإن **الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة** يتقاسمان عدة خصائص أهمها:

أنهما ظواهر مائعة وحركية تتجاهل الحدود ، وكلاهما مشجع بشكل واسع بالفرص التي يحملها عدم التّوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والدول ، هذا يؤدي إلى النّظر بأن كلاهما تهديدات قادمة من خارج الجماعة المستقرة والمتطورة ، وكلاهما يغذي الآخر[23].

2– الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب : أصبح الإرهاب والهجرة غير الشرعية من أكثر العوامل حساسية على أمن الدول ولقد ربطت النّخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والتّطرف بخاصة في غياب التعاطف في بعض قطاعات المجتمع المضيف تجاه الذين هربوا من حرب أهلية أو فشل الحكومة أو القمع الذي تمارسه الحكومة أو الجماعات المسلحة في بلدانهم الأصلية ، لتُسْتَغَلَّ هذه المسألة عمدًا من قبل قادة اليمين الذين يريدون الأمر سوءًا.

[21] المرجع نفسه ، ص ص 17-18.

[22] أحمد رشاد سلام ، **المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية** ، الرياض : جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية ، 2010، ص ص 22-23.

[23] Monica den boer , « Crime et Immigration dans l'union Européenne « ».obtenu en parcourant : https://journals.openedition.org/conflits/551

غير أنّ المهاجرين السّريين يخاطرون بحياتهم من أجل الهروب في قوارب الموت ، ولكن فيما بعد تقوم عصابات المافيا باستغلالهم وتجنيدهم كمقاتلين إرهابيين، فتزداد مخاطر وقوع هجمات إرهابية في الدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ، حيث تقع الهجمات الإرهابية من قبل المتعصبين الكارهين للأجانب ، وبهذا تزداد احتمالية وقوع الهجمات الإرهابية العابرة للحدود في البلد المستقبل للمهاجرين غير الشرعيين .

إنّ الإرهاب والهجرة غير الشرعية وجهان لعملة واحدة يهدّدان الأمن والاستقرار وكلّ منهما دافع ومسبب للوجه الآخر فالإرهاب وعدم الاستقرار يؤدي بدوره إلى الهجرة غير الشرعية في المقابل، كذلك فإن الهجرة غير الشرعية تولّد التّطرف والانحراف والإجرام [24].

3- الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بتهريب البشر والاتجار بهم : وتدخل ظاهرة تهريب المهاجرين ضمن صور الجريمة المنظمة ، فهي من أهم الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإجرامية ، وهو ما من شأنه أن يشكل تحديا خطيرا وكبيرا للدول والمجتمع الدولي بصفة عامة ، فظاهرة تهريب المهاجرين تزيد في ارتفاع نسبة الجريمة في الدول ، إذ تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة بتأمين وسيلة نقل بحرية رخيصة لا تصلح حتى لنقل البضائع ولا تملك القدرة على حمل الأشخاص، ويتم شحن الأشخاص الراغبين بالهجرة فيها على شكل كتل ، حيث تقوم هذه القوارب بقطع مسافات طويلة تستغرق أسابيع ، دون توفر أدنى متطلبات الوقاية والحياة الضرورية والعلاج ،وهو ما يؤدي بالضرورة إلى وقوع كوارث تحصد مئات الأرواح البشرية[25] .

بالبشر وهي تجارة غير مشروعة يتم الاتجار ضحية لعصابات الحالات معظم في قانونية ،يكونون غير بطريقة كما أن المهاجرين بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية بغرض بيعهم ، أو إجبارهم على القيام بأعمال غير لائقة ، فالعنصر الذي يميّز الاتجار بهم عن تهريبهم هو وجود الخداع والقوة والإكراه [26] .

ثالثا– مسببات الهجرة غير الشرعية :

هناك أسباب عديدة أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشّرعية نجد منها :

– الأسباب الاقتصادية :

- تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد قصورا في عمليات التّنمية ، وقلة فرص العمل والانخفاض في الأجور ، فضلا عن الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية في البلد المهاجر منه .
- تدني مستوى المعيشة والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين .
- ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر فرص عمل حقيقية بسبب تراجع معدلات النّمو .

[24] عبد المؤمن مجدوب ، " **ظاهرة الهجرة السّرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية** "، دفاتر السياسة والقانون ، العدد العاشر، جانفي 2014 ، ص ص 311 -312.

محمد الحبيب عباسي ، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، قسم الحقوق ، 2016 /2017، ص ص 147-148.[25]

[26] محمد غزالي ،المرجع السابق ، ص ص 30-31.

الفساد والاستبداد والتّوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات من الدول المصدّرة للمهاجرين[27].

– الأسباب السياسية :

- تعمل الأوضاع السياسية المتردية في بعض البلدان إلى الهجرة منها وتشمل تلك الأوضاع عدم الاستقرار السياسي ، كثرة الاضطرابات وغياب السياسات الاصلاحية ، ومصادرة الحريات وانعدام روابط الثّقة بالنّظام السياسي نتيجة الفساد وعجز السلطات التّشريعية والقضائية والتّنفيذية عن القيام بمهامها[28].

– الأسباب الأمنية :

- عدم استقرار الأوضاع الأمنية في الدّول المهاجر منها ، واندلاع النّزاعات الدّاخلية فيها مما يثير الخوف لدى المهاجر مما يضطر معه للهجرة غير الشرعية بحثا عن الأمان في دول أخرى.
- كذلك أن معظم بلاد المنشأ تعاني من وجود الأنظمة الديكتاتورية مع وجود الاضطرابات السياسية في البلد المتسلل منها ، والتّعسف والاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات[29] .

– الأسباب الاجتماعية :

- ضعف الانتماء للدولة المتسلل منها ، والتّفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية ، ووجود أقارب في الدول المتسلل إليها .
- معظم بلاد المنشأ تعاني من قضايا الأقليات العرقية والدينية[30] .
- من الأسباب التي أجبرت الشباب على الهجرة ، هي المشاكل التي يواجهونها ، كمشكلة السكن وعدم كفاية دخل الأسرة ، وأيضا المشاكل التي كانت تحدث داخل كل بيت وما نتج عنها من التّسلط الأبوي ، أو عدم الاهتمام وغضّ النّظر عن تصرفاتهم وقلة التّوجيه والمتابعة ، هذا ما خلق صراعات حادة داخل بعض الأسر ، وبالتالي تأثرت فئة الشباب بالكثير من السلبيات والانعكاسات ، مثل الإدمان و المشاكل النّفسية وعدم تحمّل المسؤوليات[31].
- من جهة أخرى دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجرين إلى أوروبا وإلى الغرب ، فأظهرته في الغالب يحقق نجاحا منقطع النّظير وأنه يصل للثراء السريع ، وكلها أمور تدفع الشّباب للمحاكاة .

---

[27] عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة" ، ص ص 191-192، متحصل من :
http://www.kadhanews.com/index.php/2014-01-27-23-23-04/item/2772-2016-04-15-14-20-34

[28] سحر مصطفى حافظ ، المرجع السابق ،ص 51.

[29] عبد الله علي عبو ، المرجع السابق ، ص ص 192-193.

[30] ناصر بن حمد الحنايا،"الهجرة غير المشروعة "، ص 7، متحصل من :
https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/59685/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[31] رمضان أحمد العمر ، المرج السابق ، ص 33.

- كما يعدّ الاعجاب الشّديد بالغرب سببا أساسيا من أسباب الهجرة للخارج ، خاصة بعد الهوّة الكبيرة التي باتت تفصل القارة الأوروبية وبين دول العالم المتخلف في النّواحي الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها ، خاصة أن الشباب عادة يعجب بالمظاهر المادّية بصرف النّظر عن أخلاقيات المجتمع الأوروبي وخصوصية مجتمعاتنا العربية والإسلامية[32] .

– الأسباب الدّينية :

- يعمل الاضطهاد الدّيني في الدول المتسلل منها والسّعي لفرض الفكر المذهبي على البحث عن بيئة أكثر أمانا لنشر المذهب الدّيني ، وهذا ما يعزّز الهجرة غير الشّرعية .
- هناك أسباب أخرى تشجّع أو تلعب دورا بشكل أو آخر في تنامي الهجرة غير الشرعية مثل عوامل القرب الجغرافي ، كذلك ارتفاع الأجور في الدّول المراد الهجرة إليها .
- كذلك ارتفاع مستويات المعيشة والحصول على هامش واسع من الحرية ، والخدمات الصّحية والاجتماعية المتطورة التي لا تتوفر في البلد المصدّر للهجرة ، مما يجعل الكثير من طالبي العمل يلجئون للهجرة إلى تلك البلدان حتى لو كان ذلك عن طريق الهجرة غير الشرعية [33].

– الأسباب والدوافع البيئية :

- تمثّل البيئة أحد أهم العوامل الطاردة والجاذبة في ذات الوقت ، باعتبار أن البيئة وعلى مرّ التاريخ كان لها دورا أساسيا في نشأة وزوال العديد من الحضارات والمجتمعات ، تأسيسا على هذا فالعوامل المناخية السيئة والتّقلبات المناخية والكوارث الإيكولوجية ، تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للحراك والهجرة لاسيما في المجتمعات والدول ذات البنيات والهياكل الاقتصادية المتخلفة والتي تعتمد على الزراعة ، بالإضافة إلى انعدام العدالة في التوظيف وتوزيع الثروات ، ما يفرز ويفتح المجال واسعا أمام بروز ثقافة جمعية طاردة [34].

فكثير ما تتعرض مناطق مختلفة من العالم لموجات قحط و جفاف مما ينجر عنه اختلالا كبيرا في نظم الحياة فالكوارث الطبيعية تتسبب في تدهور الممتلكات و المشاريع التي يضطر سكانها للانتقال و الهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر على ظروف العمل و الاستقرار ، و بذلك تلعب العوامل الجغرافية (البيئية) دورا كبيرا في هجرة العديد من الأفراد إلى من أوطانهم هروبا من الأوضاع القاسية التي يعانون منها و هو ما يضاعف وتيرة الهجرة غير الشرعية في الدول الإفريقية ، و من جانب آخر تعتبر العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان و انخفاض مستوى المعيشة و الظروف الاقتصادية و السياسية و الفروق الديموغرافية منها ما يتعلق بالخصوبة و الوفيات و التركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان بحيث يمكن القول أن الهجرة تعويضا عن انخفاض المعدل السكاني في مجتمع الجذب[35] .

رابعا– الآثار والانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية :

---

[32] سحر مصطفى حافظ ، المرجع السابق ،ص 51.

[33] ناصر بن حمد الحنايا ، المرجع السابق ، ص 7.

[34] فايزة بركان ، "آليات التّصدي للهجرة غير الشرعية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المرجع السابق ، ص 55

[35] حفيضة بوهالي ، عزوز نش ، " مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجا خلال سنة 2017 "، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العام الخامس ، العدد 42 ، ماي 2018 ، ص ص 169-170.

كما هو معلوم بأن عملية الهجرة غير الشرعية يمكن أن تتم بشكل فردي أو جماعي عن طريق تسهيل عملية الدخول إلى بلد أجنبي للإقامة فيه، وتعتبر الهجرة غير الشرعية تجارة رابحة للمنظمات الإجرامية، إلا أنها ظاهرة تعكس آثار سلبية على البلدان التي يقصدها المهاجرون على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية أيضا سيتم توضيحها فيما يلي :

– **الآثار الاقتصادية** : تؤثر عمليات الهجرة غير الشرعية على اقتصاديات الدول التي سافر إليها المهاجرون من خلال :

- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة من خلال ظهور سوق سوداء موازية للعمالة تقبل العمل في ظروف قاسية وبأجور متدنية[36] .
- الإخلال بآليات سوق العمل عن طريق خلق عدم توازن بين العرض والطلب في اليد العاملة نتيجة لكثرة الأفراد الموجودين بطريقة غير شرعية في الدولة ،كما تتزايد نسبة البطالة الهامشية[37] .
- انتشار المشاريع الوهمية جرائم غسيل الأموال ،بالإضافة إلى تزايد الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية[38] .

– **الآثار الاجتماعية** : تنعكس الهجرة غير الشرعية سلبا على المجتمع في الدولة التي استقبلت المهاجرين غير الشرعيين ، وذلك ناتج عن الاختلاف الصارخ بين المقومات المختلفة بين للمجتمعات التي هاجروا منها حيث تعاني من الفقر والأمراض والمجتمعات التي انتقلوا للعيش فيها والتي غالبا ما تكون في مصاف الدول المتقدمة،ويمكن إيجاز هذه الآثار في النقاط التالية

- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى المدن وظهور الأحياء العشوائية ، وهذا قد يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي ،كما تنتشر الأمراض والأوبئة والآفات الاجتماعية[39] .
- انتشار الأشخاص الذين لا يحملون وثائق الجنسية بدخولهم بطرق غير شرعية ووجود مشكلات في الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة[40] .
- التغيرات الملحوظة في الوظائف الرئيسية لأفراد الأسرة بحلول الأم محل الأب وتأثيرات هذا الأمر على التنشئة الاجتماعية للأطفال وعلى نسبة الخصوبة ،بالإضافة إلى التعامل الاجتماعي مع وسائل الرفض والتعصب والإقصاء والتهميش في الدول المهاجر إليها[41] .
- دخول عادات غريبة على المجتمع وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة[42] .

---

[36] فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 83 .

[37] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ،المرجع السابق ، ص 82 .

[38] ابراهيم زروقي ، المرجع السابق ، ص 161 .

[39] عبد القادر رزيق المخادمي ، **الهجرة السّرية واللجوء السّياسي** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ، ص 41 .

[40] فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 84 .

[41] دلال بحري ، "أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية "، ص 22 ، متحصل من :
www.univ-oeb.dz/fdsp/wp-content/uploads/2016/12/livret-1.pdf

[42] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ،المرجع السابق ، ص 83 .

– **الآثار الأمنية والسياسية** : يعتبر الأمن والاستقرار أكبر هدف تسعى اليه جميع الدول في كل الأزمان ،إلا أن الهجرة السرية تعتبر اخطر عامل يضرب الأمن والاستقرار في الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين حيث يؤثر سلبا على النظام العام والآداب العامة وظلك من خلال التداعيات التالية :

- زيادة معدلات الجريمة وتنوعها نتيجة لظهور الأفكار المتطرفة للمهاجر للحصول على أموال ليلبي ابسط احتياجاته فتؤدي به إلى ارتكاب أعمال إرهابية أو السرقة أو ترويج المخدرات أو الانخراط في شبكات الدعارة ...الخ[43] .
- إمكانية تخطيط المهاجرين لانقلابات عسكرية بمساعدة دولهم أو دول أخرى فقد يصل عدد المهاجرين في بعض الأحيان إلى ما يقارب عدد السكان الأصليين أو يزيد عنه مما يشكل خطرا على الدولة المستقبلة[44] .
- تؤثر سلبا على مصداقية قضية حقوق الإنسان التي تدعو لها المنظمات الدولية لانتشار فكرة التمييز بين الشمال والجنوب بحيث يتم استغلال المهاجرين في أعمال تهين الكرامة الإنسانية .[45]
- تكبد الدولة أعباء كبيرة لملاحقة واحتجاز وتسفير المهاجرين بطريقة غير شرعية إلى بلدانهم[46] .

– **الآثار الصحية** : تتمثل هذه الآثار أن العمالة غير الشرعية تؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة كالايدز والتهاب الكبد الوبائي والسارس ....الخ في المجتمع في الدولة المستقبلة للمهاجرين ، خاصة وان حالتهم المادية لا تمكنهم من تحمل نفقات العلاج واقتناء الأدوية،كما أن عملية التأمين الصحي لا تشملهم[47] .

الخاتمة و التوصيات :

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من التّهديدات الأمنية التي تدعو للقلق ، نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ، هذا ما جعل منها على رأس لائحة المواضيع المثيرة للنقاش .

فموضوع الهجرة غير الشرعية حديث السّاعة ، حيث أخذت أبعادا أمنية خطيرة ، خاصة بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب ، الاتجار بالبشر والجريمة المنظّمة .

و قد مكننا هذا البحث المتواضع من الإلمام قليلا بالموضوع محل الدراسة ، و جعلنا نخلص في النهاية إلى جملة من الاستنتاجات استوجبت بعض التوصيات نستعرضها باختصار :

1- ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعدّ من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيدا لتعدد أسبابها ودوافعها واختلاف اتجاهاتها .

[43] فايزة بركان ، المرجع نفسه ، ص 85 .
[44] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 42 .
[45] ابراهيم زروقي ، المرجع السابق ، ص 160 .
[46] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ،المرجع السابق ، ص 82 .
[47] دلال بحري ، المرجع السابق ، ص 23 .

2- أن عملية الهجرة غير الشرعية يمكن أن تتم بشكل فردي أو جماعي بطرق غير قانونية ، من خلال تسهيل عملية الدخول إلى بلد أجنبي للإقامة فيه ، وتعتبر الهجرة غير الشرعية تجارة رابحة للمنظمات الإجرامية .

3-تتزايد الهجرة غير الشرعية كمأساة إنسانية نظرا لتفاقم المشاكل التي يعاني منها المجتمع (فقر ، بطالة).

4- ساهم الوضع المتدنّي لاقتصاديات الدول في الدفع بمواطنيها للهجرة غير الشرعية للبحث عن مجالات جديدة للعيش والعمل خارج حدود الوطن نتيجة لعدم استيعاب أوطانهم لهم .

فالظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزرية التي يعاني منها المواطنين في دولهم، دفعت بهم للمجازفة بأرواحهم في سبيل إيجاد فرص عمل تحسّن من معيشتهم وتحقق أحلامهم في حياة أفضل ، لكن مصيرهم كان الموت إمّا غرقا أو برصاص حرّاس الحدود أو بالسّجن بتهمة الهجرة غير الشرعية ، هذا ما يجعل منها كارثة إنسانية .

5- ضرورة التّركيز على مختلف الوسائل للتوعية بخطورة الهجرة غير الشرعية ،كإقامة برامج إعلامية ، ندوات ، ملتقيات ، أيام دراسية

6- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للشباب ، من خلال توفير مناصب عمل ونوادي رياضية وثقافية ، واحتوائهم من خلال معرفة مشاكلهم وانشغالاتهم ،كما يتأتى ذلك بالقضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية ، وأهمها محاربة البطالة والفقر وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص ، فمحاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها ومن تم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى احترام الكرامة الإنسانية وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية

7- غياب التنمية في الدول هو الدافع الأساسي والبارز لهجرة غير شرعية ، فغياب التنمية جعل الدول عاجزة على تلبية أدنى متطلبات الحياة العادية من العمل و السكن ، التعليم و الصحة ، وهذا ما يفسر المجازفة بالحياة لدى المهاجرين غير شرعيين .

وارتأينا تقديم بعض **التوصيات** التي نراها قد تساعد في الحد من الهجرة غير الشرعية :

- عقد ورشات عمل ومؤتمرات لتوضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية وابحث عن حلول للحدّ من انتشارها .

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم برامج التنمية وتوفير فرص العمل ، و كذا استقطاب الشباب من خلال التّكفل بالجانب النفسي للتقليل من الإحباط و الحدّ من الرغبة في الهجرة غير الشرعية ، عن طريق تحفيز الشعور بالوطنية والانتماء لدى الشباب .

- محاولة توفير منح مالية للعاطلين عن العمل بحيث تضمن لهم أساسيات المعيشة .

- دعم الشباب بإقامة مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة و توفير الموارد المالية اللازمة - تقديم قروض بشروط ميسرة الدفع لمساعدتهم – من أجل خلق فرص عمل للخريجين و العاطلين عن العمل .

- إعداد مواد دراسية للطلبة وإدراجها ضمن البرنامج التعليمي للمؤسسات التعليمية– مدارس ، جامعات ، معاهد – لتبيّن مدى خطورة الجرة غير الشرعية وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع على حدّ سواء .

- العمل على وضع قوانين صارمة تعاقب مرتكبي جريمة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات على من يقوم بتهريب المهاجرين سرّا .

- ضرورة إشراك وسائل الإعلام في التوعية بخطر الهجرة غير الشرعية من خلال دوره في التثقيف ولفت انتباه الجماهير نحو القضايا و المشكلات الجوهرية التي يعاني منها المجتمع و كذا من خلال عرض الإحصائيات الخاصة بالمحاولات الفاشلة للهجرة غير الشرعية و الخسائر البشرية "الوفيات " ، لأخذ العبرة والتّقليل من هاته الظاهرة .

- ضرورة تفعيل دور خطباء المساجد للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وعواقبها الوخيمة التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى الموت

قائمة المراجع :

1-بركان ، فايزة ، **آليات التّصدي للهجرة غير الشرعية** ، مصر : دار الفكر والقانون ، 2016 .

2-زروقي، ابراهيم ، **الجرائم العابرة للحدود** ، الجزائر : النشر الجامعي الجديد ، 2017.

3- حسين ، خليل ، **قضايا دولية معاصرة** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2007.

4-المخادمي ، عبد القادر رزيق ، **الهجرة السّرية واللجوء السّياسي** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.

5-مجدوب ،عبد المؤمن ، " **ظاهرة الهجرة السّرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية** "، دفاتر السياسة والقانون ، العدد العاشر، جانفي 2014 .

6-نور ، عثمان الحسن محمد ، المبارك ، ياسر عوض الكريم ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008 .

7-عيد ، محمد فتحي ، **التّجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010 .

8-رشاد سلام ، أحمد ، **المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية** ، الرياض : جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية ، 2010 .

9- غزالي ، محمد ،**الهجرة السرية** ، عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2015 .